

المخصوص عليه بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وبقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما .

مادة ٢ - تعتبر الأجرور التي تنفأضها الهيئة مقابل الخدمات المشار إليها في المادة السابقة مالا خاصا للهيئة وتخصص حصيبته للصرف على هذه الخدمات دون أن تتحمل الخزانة العامة أية أعباء إضافية ويكون للحصيلة المذكورة استئلال مالي عن أموال الهيئة وتودع في حساب خاص بالبنك المركزي أو غيره من البنوك .

مادة ٣ - يضع مجلس إدارة الهيئة لأئحة تتضمن قواعد تحديد أجرور الخدمات وتوزيع حصيلتها والصرف منها وغير ذلك من القواعد اللازمة لتنظيم أداء الخدمات المذكورة ، ذلك كله دون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية .

مادة ٤ - يجوز منح العاملين بالهيئة الذين يكفون بالمساهمة في أداء الخدمات المشار إليها بالمادة الأولى مكافآت إضافية تصرف من حصيلة الأجرور دون التقيد بالنسب المحددة بالمادة الأولى من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه مع مراعاة أحكام المادة الثانية منه .

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القرار في محافظة القاهرة ، ويطبق بعد ذلك تدريجيا على الجهات التي يحددها مجلس إدارة الهيئة ، على أن يعتمد ذلك من وزير الصحة .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٣٨٧ (٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٢٤ لسنة ١٩٦٧

بتشكيل مجلس محافظة السويس

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار الأئحة التنفيذية لقانون نظام الإدارة المحلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الجمهورية العربية المتحدة إلى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تأجير قطعة أرض ملك محافظة القاهرة بحجة أبي السعود بمصر القديمة والبالغ مساحتها ٢٣٠٠ متر مربع تقريبا والموضع موقعا وحدودها ريبانها على الرسم والمذكورة المرافقين إلى الجمعية الخيرية لرعاية الطفولة بإيجار اسمي قدره جنيه واحد في السنة ولمدة ثلاثين عاما .

مادة ٢ - يلغى القرار الجمهوري رقم ٣٠٠٦ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

مدر برئاسة الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٣٨٧ (٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٢٣ لسنة ١٩٦٧

في شأن الترخيص للهيئة العامة للتأمين الصحي بأداء خدمات طبية وصيدلية مقابل أجر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية ؛

وعلى القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمين الصحي للعاملين في الحكومة وهيئات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الأجرور والمكافآت التي يتفأضها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الأصلية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحي وفروعها ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للهيئة العامة للتأمين الصحي بأداء خدمات طبية وصيدلية مقابل أجر للواطنين الذين لا يتمتعون بنظام التأمين الصحي

مادة ٢ - تسرى في شأن تشكيل هذا المجلس بقى الأحكام الخاصة بتشكيل مجالس المحافظات المنصوص عليها في قانون نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية التي لا تتعارض مع حكم المادة السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٣٨٧ (٦ ديسمبر ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٢٥ لسنة ١٩٦٧

في شأن بدل السفر لبعض العاملين بالهيئة العامة
للسكك الحديدية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة سكك حديد مصر ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٦ باعتبار هيئة السكك
الحديدية هيئة عامة في تطبيق أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ - يعتمد نظام بدل السفر لبعض العاملين بالهيئة العامة للسكك
الحديدية بالفئات والأوضاع الصادر بها قرار وزير المواصلات
رقم ٥٩/٣٤/١/٢٨٣

مادة ٢ - يعتبر صحيحا ما تم صرفه طبقا لأحكام القرار الوزاري المتقدم.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رمضان سنة ١٣٨٧ (٦ ديسمبر ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٣٧ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس
محافظة السويس المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٧ لسنة ١٩٦٢ ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل مجلس محافظة السويس من :

(أولا) المحافظ وتكون له الرئاسة .

(ثانيا) ممثل لكل من الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات العامة
الآتية يعينه الوزير ذو الشأن بشرط أن يكون أعلى موظفى الوزارة أو المصلحة
أو المؤسسة أو الهيئة العامة في نطاق المحافظة :

(١) وزارة الداخلية "مدير الأمن" ويتوب عن المحافظ عند غيابيه .

(٢) وزارة التربية والتعليم .

(٣) وزارة التموين والتجارة الداخلية .

(٤) وزارة الخزانة .

(٥) وزارة العمل .

(٦) وزارة الأوقاف والشئون الاجتماعية .

(٧) وزارة الإسكان والمرافق .

(٨) وزارة الصحة .

(٩) وزارة الصناعة .

(١٠) وزارة الكهرباء والسد العالي .

(١١) وزارة النقل والبتول والثروة المعدنية .

(١٢) وزارة الزراعة والإصلاح الزراعى .

(١٣) وزارة الإرشاد القومى .

(١٤) وزارة الشباب .

(١٥) مصلحة للسواحل والمصايد .

(١٦) مصلحة الموانئ والمنازل .

(١٧) المؤسسة المصرية العامة للأثمان الزراعى والتعاونى .

(ثالثا) عدد لا يتجاوز ٢٤ عضوا من أعضاء لجان الوحدات الأساسية
أو غيرها من لجان المستويات الأخرى بالاتحاد الاشتراكي العربى بالمحافظة
وذلك بالاتفاق بين وزير الإدارة المحلية والاتحاد الاشتراكي العربى على أن
تكون الأغلبية بالمجلس لهؤلاء الأعضاء المنتخبين .

(رابعا) خمسة من الأعضاء العاملين بالاتحاد الاشتراكي العربى يختارون
من فوى الكفائية في شئون المحافظة من بينهم ممثل لهيئة قناة السويس ويصدر
باختيارهم قرار من وزير الإدارة المحلية بالاتفاق مع الاتحاد الاشتراكي
العربى وبناء على اقتراح المحافظ .